

06 فبراير 2016 |

بحث عام | قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية

التطبيق الإسلامي لروح الحداثة عند طه عبد الرحمن



محمد الشبة
باحث مغربي

مominoun بلا حدود
Mominoun Without Borders
مؤسسة دراسات وأبحاث www.mominoun.com

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن شروط التطبيق الإسلامي لروح الحداثة عند طه عبد الرحمن. ويعني هذا التطبيق الانطلاق من روح الحداثة نفسها من أجل إبداع حادثة إسلامية، تكون متناسبة مع مقتضيات المجال التداولي الإسلامي اللغوية والمعرفية والعقدية. وذلك من منطلق أنّ الحادثة الغربية هي مجرد تطبيق من بين تطبيقات متعددة ممكنة لروح الحداثة. ولذلك لا ينبغي تقليدها، بل العمل على نقدّها وتجاوز آفاتها ونفائصها.

وإذا كان سرّ الحداثة هو الإبداع، وإذا كان المقلّفة العرب لا يدعون بل يقلدون الحادثة الغربية، فإنّ هذا قد جعل طه يذهب إلى أنه لا وجود لحداثة عربية، مادامت هذه الحادثة مقلدة وليس مبدعة. ومادامت الحادثة مرادفة للإبداع، ومادام واقع الحادثة العربية الإسلامية هو واقع التقليد، فإنّه يتوجب العمل على الانتقال من الحادثة المقلدة إلى الحادثة المبدعة.

ومن هنا يأتي تمييز طه بين روح الحداثة التي هي جملة من المبادئ والقيم الراسخة والمبدعة والنافذة الشاملة، وبين واقع الحادثة الذي هو عبارة عن قراءة وتطبيق لتلك الروح ومحاولة تجسيدها في الواقع تاريجي ومجتمعي محدد. وهذا التمييز هو الذي يعطي الحق للمسلمين لكي يدعوا حداثتهم الخاصة بهم، طبقاً لمقتضيات مجالها التداولي الخاص.

وإذا كانت روح الحداثة ترتكز على ثلاثة مبادئ رئيسية هي مبدأ الرشد الذي هو الخروج من حال القصور والتبعية للغير، ومبدأ النقد الذي هو ممارسة النقد على كل الأفكار وعدم التسليم بها إلا بدليل، ومبدأ الشمول الذي يعني أنّ مفعول الحداثة وأثارها لا تظل حبيسة المجال الواحد أو المجتمع المعزول، فإنّ التطبيق الإسلامي لهذه الروح الحادثية سيعني أنّ على الحادثة الإسلامية أن تكون حداثة مبدعةً ونابعةً من مقتضيات توجد داخل المجال التداولي الإسلامي وليس مفروضة عليه من الخارج، وهو ما من شأنه أن يخرج الحادثة الإسلامية من التقليد إلى الإبداع، ويجنبها الآفات والنفائص التي وقعت فيها الحادثة الغربية.

وإذا كان التطبيق الحداثي الغربي قد ابني على جملة من المسلمات، فإنه يتبع على التطبيق الحداثي الإسلامي أن يعمل على نقد تلك المسلمات وتبيان تناقضها مع روح الحداثة نفسها. وهذا النقد هو الذي سيؤدي بطه عبد الرحمن إلى وضع معلم لحداثة إسلامية تتبنى على مجموعة من الأسس، من أهمها أنّها حداثة قيم وليس حداثة زمن، وبالتالي فهي لا تفصل عن قيم الماضي والتراث، بل ترتكز على روح الدين الإسلامي. وارتکازها على هذه الروح هو الذي سيجعلها حداثة لا تفصل بين المادة والروح، ولا بين

العقل والدين، ولا بين الإنسان والغيب، كما أنها تزوج بين العقل والخبر، وتعتبر الفصل بين الدين والسياسة فصلاً وظيفياً وليس بنوياً، كما تقول بمعقولية الدين وتضمن له حرمته وقدسيته. وهي حادثة تسعى إلى تلبية المتطلبات الروحية بجانب تلبية الحاجات المادية، وتسعى إلى إسعاد الغير مثلما تساهم في إسعاد الذات.

وإذا كانت عقلانية الحادثة الغربية هي عقلانية الآلات، وهي عقلانية مجردة تستبعد الدين وتحرم نفسها من الاستقادة منه في المجال العمومي، فإنه يتعين استبدالها بحادثة الآيات التي هي حادثة روحية تحترم الدين، وتقر بأهميته في تدبير الحياة العامة وتخليقها. ومن هنا، فالحادثة الغربية لا تقف حسب التصور الطهائى سوى على رجل واحدة، ولذلك يتعين تأسيس حادثة إسلامية بديلة تقف على رجلين اثنين. فطغيان الطابع المادي ورجحانه على الطابع الروحي، جعل الحادثة الغربية حادثة استبدادية ومتسلطة، وجعل تطبيقاتها تلحق أضراراً بالغة بروح الإنسان وسلوكه الأخلاقي وبيئته الطبيعية.

ومن هنا، تأتي ضرورة الحادثة الإسلامية في نظر طه عبد الرحمن، لأن الدين الإسلامي هو خاتم الأديان السماوية، وهو الذي أتمت فيه مكارم الأخلاق، وتحدد فيه صالح الأعمال. ولذلك، لا يمكن للحادثة المأمولة إذا شاءت أن تكون أخلاقية وصالحة أن تستغني عن الإسلام، الذي سيمنحها تلك الروح التي افتقدتها في واقع المجتمعات الغربية.

يعتبر المفكر المغربي طه عبد الرحمن مفهوم الحداثة مفهوماً مرتّاً، ولذلك يتبع تعريفه بالرجوع إلى سياقه التاريخي. وفي هذا السياق بالذات، تصبح الحداثة دالة على جملة من التحولات التراكمية والداخلية التي حدثت في المجتمعات الأوروبية ابتداءً من عصر النهضة إلى الآن. وإذا كانت هذه التحولات تراكمية، فإنّها تقدمية جعلت المجتمع الأوروبي ينتقل من وضع تارخي إلى وضع آخر مغاير له. كما أنها تحولات داخلية قام بها الأوروبيون أنفسهم، انتلاقاً من مقتضيات تخص مجتمعهم، ولم تفرض عليهم من خارج.

وإذا كان الإنسان الأوروبي هو من صنع حادثته الخاصة بشكل حر وتلقائي، فقد استنتج طه عبد الرحمن انتلاقاً من ذلك أنّ الحداثة مرادفة للابداع ومن حق كل أمة أن تبدع حادثتها الخاصة بها طبقاً لظروفها التاريخية والمجتمعية من جهة، وبحسب مقومات مجالها التداولي اللغوية والمعرفية والعقدية من جهة أخرى. وللهذا السبب، نجد المفكر طه يعتبر أن «ما يميز الحداثة هو أنها عطاء مبدع، فحيثما وجد العطاء المبدع، فثمّة حداثة». ⁽¹⁾

وهكذا، فالحداثة عند المفكر طه مرادفة للابداع ومنافية للتقليد، سواء أكان تقلیداً سلفياً أم تقلیداً حادثياً، ذلك أنّ الحداثة والتقليد ضدان لا يجتمعان. وهذا ما جعله يرى أنّ القيم الحادثية توجد في الماضي مثلما توجد في الحاضر، وهو الأمر الذي يجعلها «حداثة قيم» وليس «حداثة زمن»، لأنّ « فعل الحداثة كفعل تاريخي لا يمكن أن نحدده في فترة معينة، بل إنّ له جذوراً في الماضي وامتدادات في المستقبل». ⁽²⁾ ومن هنا، تأتي دعوة طه إلى ضرورة تجاوز واقع الحداثة الغربية، أو على الأقل تجاوز مساوئها وأفاتها، من أجل إبداع حادثة أخرى إسلامية بديلة عنها. وذلك من منطلق أنّ الحداثة إبداع، وأنّه «لا يكون لنا من الحداثة والمعاصرة إلا ما لنا من القدرة على الإبداع والمبادرة». ⁽³⁾ فالحادي الحق هو من يبدع ويبتكر قيماً جديدةً داخل العصر الذي يعيش فيه، مما يمنح الحداثة بعداً جماليّاً يجعلها متمثلاً في «أن تتشي من عندك الجديد وتولده، وتتأتي بما يندهش له غيرك أو ينلأه لا بعقله فقط، بل أيضاً بوجданه وهو يحمل إليه قيمةً أو قيمةً جديدةً، وهذا هو الإبداع الذي هو سر الحداثة». ⁽⁴⁾

وإذا كانت الحداثة ترتكز على الإبداع، فإنّ الحداثة الغربية ليست قدرًا محظوظاً على جميع الأمم والشعوب، بل إنّ «لكل أمة حادثتها، ولكل زمان حادثته، ولا حد لعدد الحادثات وأنواعها». ⁽⁵⁾ وإذا كان سر الحداثة هو الإبداع، وإذا كان المتفلسفة العرب لا يبدعون بل يقلدون الحداثة الغربية، فإنّ هذا قد جعل طه يذهب إلى أنه لا وجود لحداثة عربية، مادامت هذه الحداثة مقلدة وليس مبدعة. فالإبداع هو شرط أساسى للحداثة، «فلا يكون الإنسان حادثياً، حتى يكون قادرًا على الإبداع؛ وما لم يبدع، لا يستحق أن يكون حادثياً».

1 طه عبد الرحمن، الحوار أفقاً للفكر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، بيروت 2013، ص 97
نفسه، ص ص 86-85

3 طه عبد الرحمن، حوارات من أجل المستقبل، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2011، ص 33

4 طه عبد الرحمن، الحوار أفقاً للفكر، ص 86

5 عباس أرحيلة، فيلسوف في المواجهة: قراءة في فكر طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2013، ص 150

إِنِّي لا أنكر النقل عن الآخرين، ولكن شرط أن نحسن الإبداع في النقل؛ بمعنى آخر، ينبغي للحادي العربي الذي يأخذ من الغرب – وأنا بدوري أخذ من الغربـ أن يبدي أثناء عملية النقل ملامح إبداع يخصه، بحيث يصير المنقول عنده غيره في أصله الغربي، فيصير لما نقله وجهان: وجه إبداع عربي ووجه إبداع غربي، وكلا الإبداعين يدخل في الحادثة، مادامت الحادثة مقتضها الأول والأخير هو الإبداع.»⁽⁶⁾

ومن هنا، فإنّ واقع المجتمعات العربية حسب المنظور الطهائى هو واقع التقليد والاجترار؛ إذ يكتفى المفكرون والمتفلسفة العرب بنقل واقع الحادثة الغربية كما هو دون إبداع. ولا يمكن لهذا النقل أبداً أن يجعلنا نبلغ الحادثة التي ننشدها، بل لا بد لنا من أن نبدع حادثتنا الخاصة بنا، والمستمدة من قيم المجال التداولى الإسلامي ومقوماته. فالحداثة العربية الراهنة، حسب طه، هي حادثة مقلدة وإسقاطية تنقل ما يوجد لدى الغرب دون مراعاة لفارق التداولى الموجود بين المجالين التداوليين العربى والغربي.

ولعل هذا هو ما جعل المفكر المغربي طه عبد الرحمن يميز بين واقع الحادثة وروحها؛ فالواقع الحادثى الغربى ليس سوى إمكانية واحدة من بين إمكانيات متعددة لصنع الحادثة، وترجمة روحها على أرض الواقع. وإذا كانت الحادثة الغربية هي مجرد إمكانية من بين إمكانيات متعددة لتطبيق روح الحادثة، فإنه يلزم علينا أن نوجه سهام النقد إلى الجوانب السلبية فيها، والعمل بالمقابل على استثمار بعض إيجابياتها واستبدالها بحدثة أخرى ذات مقومات إسلامية وعربية.

وهكذا، نجد طه يدافع عن أطروحة أساسية تتمثل في القول بإمكانية أن تكون لنا حادثة إسلامية، متلماً أنّ لغيرنا حادثة غير إسلامية. فللمسلمين الحق في إبداع حداثتهم الخاصة انطلاقاً من روح الحادثة نفسها. ولهذا السبب، فهو يسعى إلى الانطلاق من روح الحادثة من أجل نقد واقع الحادثة، وهذا الانطلاق مما هو روحي وأخلاقي هو الذي يبرر طموح الفيلسوف طه إلى تأسيس حادثة معنوية وأخلاقية، تكون بديلاً عن الحادثة الغربية ذات التوجه المادي والمنفصل عن القيم الروحية والأخلاقية والدينية.

أولاً- مبادئ روح الحادثة:

إذا كان المفكر طه يميز بين الحادثة وروح الحادثة، فإننا نجده يرجع خصائص روح الحادثة إلى ثلاثة مبادئ رئيسية هي: مبدأ الرشد ومبدأ النقد ومبدأ الشمول.

1- مبدأ الرشد:

ترتکز الحادثة على مبدأ الرشد الذي هو الخروج من حال القصور والتبعية للغير. ومن هنا يتطلب مبدأ الرشد التجرؤ على استخدام العقل بشكل حر، دون الخضوع لأى وصاية كيما كانت. ولهذا، يرى طه

6 طه عبد الرحمن، الحوار أفقاً للفكر، ص ص 104-105

عبد الرحمن أن «الذين يأخذون بواقع الحداثة الغربية من أبناء الأمة لم يحققوا مبدأ الرشد على الإطلاق، لأنهم ظلوا قاصرين ومقلدين لغيرهم؛ فإذا لا تتحقق فيهم الحداثة، بل حداوهم مقلدة، ولا رشد مع التقليد».»⁽⁷⁾

وبينبني مبدأ الرشد، حسب المنظور الطهائى، على أساسين اثنين هما: الاستقلال والإبداع. فالإنسان الراشد هو من يفكر ويسرع لنفسه في استقلال عن أي سلطة خارج ذاته، وهو بذلك يكون شخصاً مبدعاً ينشئ أفكاره وقيمه لوحده، دون أن يكون في ذلك مقلداً لغيره. ولهذا، فمن خصائص الحداثة الحرية والاستقلال في التفكير، والقدرة على الإبداع الذاتي بشكل دائم ومستمر.

2- مبدأ النقد:

وترتكز الحداثة عند طه على مبدأ ثان يتمثل في مبدأ النقد، والذي بمقتضاه تصبح الحداثة مبنية على ممارسة النقد العقلي على كل الأفكار والمعتقدات والقيم، وعدم التسليم بأي واحدة منها دون تقديم دليل على ذلك. ولهذا ينبني مبدأ النقد على أساسين اثنين، هما: التعقيل [العقلنة] والتفصيل [التقرير].⁽⁸⁾

فأما التعقيل، فمعنى إخضاع كل الظواهر، سواء كانت طبيعية أو إنسانية، إلى مبادئ العقلانية التي ترتكز على القياس والتجريب والتطبيق وغيرها من الإجراءات المشابهة، وذلك بغرض إخضاع تلك الظواهر والسيطرة عليها من أجل تحقيق أقصى حد ممكن من التقدم والتطور. في حين أن التفصيل هو تقرير يطال عناصر الشيء، بحيث ينقله من حال المشابهة والمماثلة إلى حال المباينة والمغايرة. وهكذا طال التقرير مجالات المعرفة والثقافة، فانقسمت إلى علوم ومباحث تميز كل واحد منها بموضوعاته ومناهجه الخاصة، كما طال التقرير أيضاً مجالات الاقتصاد والمجتمع، فانقسمت المهام والأدوار وتبينت داخلهما.

وقد فضل المفكر طه مبدأ النقد على مبدأ العقل، لكي يجعل للخبر النقي مكاناً في الحداثة بجانب الدليل العقلي، فيكون الخبر أيضاً وسيلةً لممارسة النقد، مثله في ذلك مثل العقل. ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن «الخبر» المنقول والمتوارث هو أحد المصادر الأساسية في الثقافة الإسلامية، إذ لا يمكن للعقل أن يبلغ كل الحقائق.

لكن يمكن للمرء أن يتساءل هنا: إذا كان طه عبد الرحمن يرى أن الحداثة الحقة تكمن في الإبداع والإنشاء لا في التقليد والنقل، أليس قوله بأن النقد قد يحصل بالخبر النقي هو قول بالنقل المخالف لروح الحداثة والمنافي للإبداع المميز لها، أم أن النقل المتعلق بالخبر المتوارث إسلامياً هو مقبول حداثياً، في حين أن نقل ما هو موجود في الحداثة الغربية غير مقبول حداثياً، ويظل مجرد تقليد؟!

7 نفسه، ص 83

8 طه عبد الرحمن، روح الحداثة، المركز الثقافي العربي، ط2، 2009، ص ص 26-27

3- مبدأ الشمول:

أما المبدأ الثالث من المبادئ التي ترتكز عليها الحداثة، في نظر طه، فهو مبدأ الشمول الذي يجعل الشيء يخرج من إطار ما هو خاص إلى إطار ما هو عام وشمولي. ولهذا يتحدث الفيلسوف طه عن الشمول الحداثي الذي يجعل الشيء يتجاوز مجاله الخاص أو مجتمعه الخاص.

وينبني مبدأ الشمول على أساسين اثنين، هما: التوسيع والتعيم. فالتوسيع يعني أنّ مفعول الحداثة وآثارها لا ينحصران في مجال دون آخر، بل إنّهما يطالان كل قطاعات المعرفة والحياة وحقولهما. أما التعيم فيعني أنّ مبادئ الحداثة وقيمها وأفكارها لا تظل حبيسة المجتمع أو المجتمعات التي بزغت فيها، بل ترتحل إلى باقي الشعوب والمجتمعات ويكون لها تأثير فيها، لاسيما مع تطور وسائل الاتصال وتقدم قنوات الإعلام والتواصل، مما أدى إلى بلوغ ما يسمى اليوم بعهد «العالمية».

وعلى الرغم من تمييز طه عبد الرحمن بين ثلاثة مبادئ ترتكز عليها روح الحداثة، هي مبدأ الرشد ومبدأ النقد ومبدأ الشمول، وبالرغم من حديثه عن ستة أركان ترتكز عليها هذه المبادئ، بحيث يبني كل مبدأ على ركنين اثنين كما بينا ذلك أعلاه، فإنّ هذا التمييز يظل إجرائياً فقط، ولا ينفي أبداً التداخل والتكامل الحاصلين سواء بين المبادئ الثلاثة المؤسسة لروح الحداثة، أو بين الأركان الستة التي تتبنى عليها تلك المبادئ، وهي الاستقلال والإبداع اللذان يتأسس عليهما مبدأ الرشد، والتعقل والتفصيل اللذان يتأسس عليهما مبدأ النقد، والتوسيع والتعيم اللذان يتأسس عليهما مبدأ الشمول.

وانطلاقاً من المبادئ الثلاثة، تكون روح الحداثة «روح راشدة وناقدة وشاملة»⁽⁹⁾، وانطلاقاً من الأركان التي تتبني عليها تلك المبادئ تكون روح الحداثة «روح مستقلة ومبدعة وعاقلة وفاصلة وواسعة وعامة»⁽¹⁰⁾.

وبعد أن جعل المفكر طه روح الحداثة ترتكز على مبادئ الرشد والنقد والشمول، انتهى إلى تقرير خمس نتائج رئيسية، أولها أنّ روح الحداثة تقبل تجليات وتطبيقات متعددة، مما يعني فسح المجال أمام المسلمين، وأمام غيرهم، لكي يبدعوا لأنفسهم واقعهم الحداثي انطلاقاً من روح الحداثة، والذي يكون مختلفاً عن الواقع الحداثي الغربي، وإن كان لا يعدم أن يكون متشابهاً معه في بعض الأوجه أو الجوانب. ومن هنا فروح الحداثة هي روح مبدعة تحثنا على إبداع حادثتنا الخاصة، المنسجمة مع مقومات مجالنا التداولي الخاص، لأنّ «الحداثة معناها، أولاً، «الإحداث»، والإحداث، لغة، هو أن تفعل شيئاً، ومعناها، ثانياً، «الاستحداث»، والاستحداث، لغة، هو أن تطلب الحديث من نفسك؛ فكل من يدعى الحداثة، وليس في فكره جديد يأتي به من عنده، ولا في سلوكه فعل على وفق هذا الجديد الخاص به، فليس هو صاحب حداثة، بل هو

9 طه عبد الرحمن، روح الحداثة، ص 29

10 نفسه، هامش 17، ص 29

على الحقيقة صاحب تقليد، فحقيقة الحادثة إذن هي الإحداث المستحدث، أي الفعل المبدع. فالحادثة الفلسفية هي السلوك الفلسفي الذي يوصل صاحبه إلى الفعل الفلسفي المبدع.»⁽¹¹⁾

والنتيجة الثانية هي الإقرار بوجود فرق بين روح الحادثة وواقعها، وهو ما يعني أنّ واقع الحادثة الغربية ليس هو روحها، بل إنّه مجرد تطبيق من بين تطبيقات متعددة ممكنة لها. ويمكن، من هذا المنطلق، أن تتفاوت الشعوب والأمم في تطبيقها لروح الحادثة، وأن يكون بإمكان كل أمة أن تبدع لنفسها حادثتها الخاصة بها. وهذا يعني أنّ القوة الإبداعية الحادثية ستختلف وتتفاوت، من حيث القوة والضعف، بحسب ما يستطيع أن يقوم به ويتذكره أهل كل مجال تداولي على حدة.

وبطبيعة الحال، سيترتب على كل هذا نتيجة ثالثة؛ تتمثل في القول بأنّ التطبيق الغربي لروح الحادثة هو مجرد حالة خاصة لها سماتها ومواصفاتها التي لا يمكن أن نجد لها بالضرورة في أي تطبيق آخر لروح الحادثة، يمكن أن يحصل في سياق تداولي ومجتمعي مغاير. وما يعزز هذا الموقف أنّ واقع الحادثة الغربية نفسه، اختلف داخل الأقطار الأوروبية نفسها؛ إذ نجد على سبيل المثال اختلافات حاصلة، سواء على مستوى المبادئ الفكرية أو الممارسة السياسية والمجتمعية، بين الحادثة الفرنسية والحادثة الألمانية والحادثة الإنجليزية، أو غيرها من الحادثات المنتسبة إلى السياق التداولي الغربي.

وإذا كانت الحادثة الغربية هي مجرد تطبيق معين وخاص لروح الحادثة، فإنّ النتيجة الرابعة التي توصل إليها الفيلسوف طه هي أنّ الغرب لم يصنع روح الحادثة برمته، وإنّما صنع فقط واقعاً حادثياً بمواصفات محددة. وينتج عن هذا، أنّ روح الحادثة هي من صنع مجتمعات إنسانية مختلفة؛ إذ عرفت مبادئ روح الحادثة أشكالاً ودرجات من التطبيق في المجتمعات السابقة، كما أنها ستعود تطبيقاً لها في المجتمعات لاحقة، سواء كانت مجتمعات غربية أو غير غربية.

ومن هنا ننتهي إلى النتيجة الخامسة والأخيرة، وهي القول بأنّ المجتمعات الإنسانية جميعها تتساوى في الانتساب إلى روح الحادثة. فهذه الأخيرة ليست حكراً على مجتمع دون آخر، بل إنّ كل أمة بلغت درجة معينة من التحضر ستجسد في واقعها الثقافي والاجتماعي، بنسب متفاوتة، مبادئ روح الحادثة وقيمها.

ويرى طه أنّه ليس بالضرورة أنّ المجتمعات الأوروبية الحالية، هي أكثر قرباً من روح الحادثة مقارنة مع المجتمعات السابقة أو تلك التي ستأتي لاحقاً، لأنّ تجليات هذه الروح وتطبيقاتها الواقعية لا تشمل فقط الجانب المادي والتكنولوجي، بل تشمل أيضاً الجانب المعنوي والأخلاقي والروحي. ولهذا السبب، قد نجد فيما روحيّة حادثيةً تجسّدت في ماضي بعض المجتمعات البشرية، ولا وجود لها اليوم في واقع المجتمعات المسماة غربية. «وليس هذا فقط، بل قد تعد الحادثة (الغربية) في جانب منها انتكاساً أو تقهقرًا بالنسبة إلى

11 طه عبد الرحمن، حوارات من أجل المستقبل، منشورات الزمان، أبريل 2000، ص 43

التراث الإنساني، فضلاً عن التراث العربي، بحيث لا تحتاج إلى التقويم في شيء قدر احتياجها إليه في هذا الجانب»⁽¹²⁾ القيمي والأخلاقي.

ثانية- ضرورة الحداثة الإسلامية:

لقد عمل طه عبد الرحمن في كتاب «سؤال الأخلاق» على نقد واقع الحداثة الغربية، وتبيان ثغراتها ومنزلقاتها ونتائجها السلبية الناجمة أساساً عن ابتعادها عن الدين والأخلاق. لكنه لم يكتف بمستوى النقد المصوب للتطبيق الغربي لروح الحداثة، بل سيعمل في كتاب «روح الحداثة» على الانطلاق من هذه الروح الحداثية نفسها من أجل التأسيس للحداثة البديل، وهي الحداثة الإسلامية ذات التوجه الأخلاقي.

وتأتي ضرورة الحديث عن حداثة إسلامية، في نظر طه، من أن الصلاح والمنافع التي قد يأتي بها الإسلام للحداثة، لا يمكن أن تأتيها من أي مذاهب فكرية أخرى، لأن الدين الإسلامي هو خاتم الأديان السماوية، وهو الذي أتمت فيه مكارم الأخلاق، وتحدد فيه صالح الأعمال. ولذلك، لا يمكن للحداثة المأمولة إذا شاعت أن تكون أخلاقية وصالحة أن تستغني عن الإسلام، الذي سيمنحها تلك الروح التي افقدها في واقع المجتمعات الغربية.

وهكذا يبدو أن الحداثة الغربية لا تقف، حسب التصور الطهائى، سوى على رجل واحدة، وقد أن الأولان لجعلها تقف على رجلين اثنين. فطغيان الطابع المادي ورجحانه على الطابع الروحي، جعل الحداثة الغربية حداثة استبدادية ومتسلطة، وجعل تطبيقاتها تلحق أضراراً بالغة بروح الإنسان وسلوكه الأخلاقي وببيئته الطبيعية.

وإذا كان المفكر طه عبد الرحمن قد ميز بين واقع الحداثة وروحها، فإنه قد نظر إلى واقع الحداثة الغربية بوصفه تطبيقاً معيناً لروح الحداثة من بين تطبيقات أخرى ممكنة لها. ولهذا، يمكن للمسلمين أن يبدعوا حداثتهم الإسلامية الخاصة بهم، والمناسبة مع مجالهم التداولي، انطلاقاً من مبادئ روح الحداثة التي هي الرشد والنقد والشمول. فالحداثة بهذا المعنى، تتميز بطبعها النبوي والمتعدد، إذ يمكن لكل أمة أن تبدع حداثتها الخاصة بها. كما أن الحداثة الغربية ليست قدرًا مكتوباً، بل يمكن تقويمها ونقدها وتجاوزها إلى حداثة أخرى أفضل منها.

ومن هنا، «ينجلي أن طه عبد الرحمن أجرى على مفهوم «الحداثة» آليات نظر ثلاثة: «التنسيب» وهو المتجلّ في قوله: إنّه يمكن أن تكون لكل أمة الحداثة التي تتسبّب إليها نسبة، و«التعديل»؛ إذ يمكن أن ندخل «التعديل» إلى قلب سيرورة الحداثة بحيث نصير أمام «حدثات» لا حداثة واحدة... و«التمكين»؛ إذ

12 طه عبد الرحمن، الحق العربي في الاختلاف الفلسفى، المركز الثقافى العربى، الطبعة الثانية، 2009، ص 76

تصير الحداثة أمراً «ممكناً» لا «قدراً منزلاً»... كما أنه عد روح الحداثة الإبداع، فكما أنّ الإبداع يفتح باب الممكن، ويكون متعدداً، ويكون نسبياً، فكذاك هي الحداثة»⁽¹³⁾

وإذا كان طه عبد الرحمن يدعو إلى تأسيس حداثة إسلامية، فإنه مع ذلك يرى أنّ هذه الحداثة الإسلامية ليست على نمط واحد، وإنّما يمكن أن تتخذ أشكالاً وأنماطاً متعددة. فالمهم في نظره هو أن يتم تأسيس هذه الحداثة على ركائز وأصول إسلامية، وأن يتم استنباتها داخل المجال التداولي الإسلامي، دون أن يمنع هذا من أن تبرز عدة تصورات واجتهادات من شأنها أن تبدع في إنشاء مراق مختلفة من الحداثة، في إطار الممارسة الإسلامية الخاصة.

وحينما يتحدث الفيلسوف طه عن إمكانية إبداع أشكال متعددة من الحداثة الإسلامية، فإنه يريد أولاً أن يبين أنّ التصور الذي يقدمه لمفهوم الحداثة الإسلامية هو مجرد اجتهاد شخصي قابل للتعديل والتطوير، كما يسعى من ناحية ثانية إلى أن يبين «كيف أنّ منافع الحداثة لا تتحقق في المجال التداولي الإسلامي فحسب، بل إنّها تتعدى ذلك إلى أن تنزل فيه رتبة أرقى من الرتب التي كانت لها في المجال التداولي الغربي، هذا الارتفاع الذي يقيها ما تعرضت له من عثرات في هذا المجال الأخير؛ أو، بإيجاز، إنّ مرادنا هو بيان كيف أنّ الفعل الحداثي يجد رقاه في الممارسة الإسلامية بما لا يجده في ممارسة غيرها»⁽¹⁴⁾.

ثالثاً- الأخلاق منطلقاً لنقد الحداثة الغربية:

عمل طه عبد الرحمن في كتاب «سؤال الأخلاق» على توجيه نقد أخلاقي لواقع الحداثة الغربية، وذلك بالوقوف عند الآفات الأخلاقية التي طرأت على هذا الواقع الحداثي الغربي.

وهكذا، فقد ذكر طه أنه استقى من «تجربته الروحية» الخاصة، وهي تجربة حية كابدها بشكل شخصي وواقعي، جملة من الأصول الأخلاقية التي ارتكز عليها من أجل تصحيح مسار الحداثة الغربية. وتتحمّل تلك الأصول في القول بضرورة الأخلاق في الحياة الإنسانية؛ إذ يعتبر السلوك الأخلاقي سلوكاً جوهرياً في العلاقات الاجتماعية والإنسانية، فبدون الأخلاق يختل نظام الحياة البشرية ككل أو يفقد معناه الحقيقي. ولهذا، فحينما يفقد المرء الصفات الأخلاقية فهو يفقد معها إنسانيته، إذ تعتبر الأخلاق جوهر الإنسان وليس مجرد صفة عرضية فيه.

ويترتب على ذلك، أنّ ماهية الإنسان هي ماهية أخلاقية وليس عقلية؛ أي أنّ الإنسان كائن أخلاقي قبل أن يكون كائناً عاقلاً، فقد يكون كائن ما عاقلاً ومع ذلك ليس إنساناً إذا كان فاقداً للأخلاق. ولهذا السبب

13 محمد الشيخ، المغاربة والحداثة: قراءة في ستة مشاريع فكرية مغربية، سلسلة المعرفة للجميع، العدد 34، مارس 2007، ص ص 134-135

14 طه عبد الرحمن، روح الحداثة، ص 18

جعل الفيلسوف طه «الحيوان يشارك الإنسان في العقل، وأن الاختلاف في بعض أشكال العقل بين الإنسان والحيوان ليس اختلافاً في النوع، وإنما اختلافاً في الدرجة.»⁽¹⁵⁾

وإذا كانت ماهية الأخلاق هي ماهية الإنسان، وهي أسمى ما يوجد عنده، فإنّها تشكل قيمة سامية بتعين الارتكاز عليها من أجل تقويم كل الأنشطة والممارسات الإنسانية. وهذا ما يبرر ضرورة تقويم الأقوال والأفعال الصادرة عن الحادثة الغربية تقويمًا أخلاقيًا، من أجل الوقوف على اعوجاجها الروحي والأخلاقي، وتجاوزها نحو حادثة روحية وأخلاقية.

ومن هنا، اعتبر طه أنّ للأخلاق قوتها وصلابتها التي تجعلها قادرة على مقاومة الحدث الواقعي، والعمل على زحزحته والتغلب عليه. ولهذا السبب، فالحادثة الغربية هي مجرد تطبيق لروح الحادثة، أو هي مجرد واقع قائم وناتج عن اجتهدات بشرية، ومرتبط بظروف تاريخية محددة، وهو الأمر الذي يحتم ضرورة ممارسة النقد عليها انطلاقًا من روح الحادثة نفسها، والتي لا يمكن حسب المنظور الطهائى إلا أن تكون روحاً أخلاقية، هي بمثابة طاقة لا يمكن أن تستنفذ أو تخترق في أحداث ووقائع تاريخية بعينها.

وإذا كان طه عبد الرحمن يصوب نقده للواقع الحادثي الغربي انطلاقًا من أسس أخلاقية، فإنه يربط هذه الأسس بالدين، إذ لا يمكن في نظره فصل الأخلاق عن الدين؛ فالحديث عن الأخلاق خارج إطار الدين، أو بمعزل عن الوحي المنزل، يعتبر في نظره حديثاً متهافتاً ومتناقضًا ولا معنى له. ومن هنا، فالنقد الطهائى للحادثة الغربية هو نقد ديني وأخلاقي، إنه نقد يمتحن من ينابيع التجربة الروحية الدينية. وقد تعلم طه من هذه التجربة الروحية أنه لا يمكن للإنسان أن يتجرد عن التدين مهما حاول ذلك، فهو بطبيعته كائن ميتافيزيقي يميل إلى تقدير خالق أعلى وأقوى منه، يستمد منه العون والسداد والرغبة في الخلو. ولهذا السبب، فإذا لم يعبد الإنسان الإله الواحد الصمد، فإنه سيعبد آلهة من نوع آخر قد تكون من صنع فكر الإنسان وهواد نفسه. وهذا ما يستوجب ضرورة استحضار الأخلاقية الدينية الإسلامية، المستمدة من الوحي الديني في طراجهته الأولى، من أجل تصحيح مسار العقل الحادثي الغربي، لأنّ انفصال هذا العقل المجرد والأداتي عن الدين والأخلاق الدينية جعله ينتهي إلى نتائج كارثية، الحق أضراراً باللغة بالإنسان والمجتمع والطبيعة.

ويذهب طه إلى أنّ الحادثة الغربية لم تستطع أن تقطع صلتها بالدين قطعاً تاماً؛ فقد حاول الإصلاح البروتستانتي الانفصال عن الكنيسة الكاثوليكية، لكنه لم ينفصل عن الدين المسيحي بل قدم قراءة جديدة له. إضافة إلى أنّ انفصال فلاسفة الحادثة عن الدين المسيحي، لم يمنع بعضهم من الدعوة إلى دين جديد، سماه جان جاك روسو بالدين المدني، وسماه أوغست كونت بالدين الوضعي، ثم إنّ دعوة بعض الفلاسفة إلى الانفصال النهائي عن الإيمان الديني، لم يمنع من حضور القيم الأخلاقية الدينية عند الكثير منهم. فضلاً عن أنّ هناك مظاهر للعودة إلى الدين في الفكر الغربي؛ منها الدعوة إلى التخلق، وحضور معانٍ دينية وإيمانية في العديد من النظريات الفلسفية الحديثة والمعاصرة، وتوفيق بعضهم بين العلمانية والدين المسيحي عن

طريق الزعم بأنّ هذا الدين يدعو إلى الفصل بين الدنيا والدين. هذا بالإضافة إلى ظهور ما أصبح يعرف بالأخلاقيات التطبيقية المرتبطة بمحنف المجالات والقطاعات، كالعلم والإعلام والطب والبيئة وغير ذلك، وهو مؤشر على نوع من الرجوع إلى الدين.

وإذا كان من جملة الصفات الأساسية التي تميز الحادثة الغربية هي صفتا «العقلانية» و«العلمانية»، فإنّ طه عبد الرحمن يعتبر ما يميز عقلانية الحادثة الغربية تلك هي أنها عقلانية مجردة، تعتقد بالعقل وحده وبقدرتها على نقد كل القضايا والظواهر دراستها، وبالتالي فهي عقلانية تقصي الوحي الإلهي مصدرًا من مصادر الحقيقة. أما في ما يخص مبدأ العلمانية، فيرى طه «أن التسمية الصحيحة لهذا المبدأ ليست العلمانية (بكسر العين) ولا العلمانية (فتح العين)، وإنما هي مبدأ «الدنيوية»، أو إن شئت قلت مبدأ «الدنيانية»، إذ يقضي بالتعلق بالدنيا والاهتمام بها وحدها دون الاهتمام بالأخرة.»⁽¹⁶⁾

وبسبب اختيار طه عبد الرحمن لمفهوم «الدنيانية» هو أنه مفهوم يشير فعلاً إلى معنى الفصل بين الدنيا والآخرة، بين السياسة والدين، وهو المعنى المقصود في الحادثة الغربية. أما مفهوما العلمانية (بكسر العين) والعلمانية (فتح العين) فلا يشيران إلى ذلك المعنى، بل يشير أولهما في اللغة العربية إلى ارتكاز الحادثة على العلم، بينما يشتق الثاني من العلم (فتح العين) الذي يعني العالم الحامل لمدلول «العلامة» الدالة على الخالق.

وهكذا، فسبب انتقاد طه لعقلانية الحادثة الغربية هو أنها عقلانية مجردة تعتقد بالعقل سلطاناً وحده للحكم على الأشياء، وبالتالي فهي تقصي الوحي الإلهي الذي يعتبر في المجال التداولي الإسلامي سلطاناً أساسياً للحكم، ومصدراً مهماً من مصادر الحقيقة. أما سبب انتقاده لمبدأ العلمانية، فيعود إلى اهتمام أصحابه بالدنيا وإقصائهم للأخرة، وهو ما يتعارض مع العقيدة الدينية الإسلامية التي تدعو إلى الاهتمام بهما معاً، بحيث يكون الاهتمام بإدراهما وسيلة للاهتمام بالأخرى. «فالحداثة الإسلامية هي مشروع أخلاقي يتطلع إليه المسلم بتحصيله الجمع بين العلم والأخلاق، والجمع أيضاً بين الغيب والعقل، وما بين الجانب المادي والجانب الروحي.»⁽¹⁷⁾

ويبرر طه دعوته إلى حادثة أخلاقية إسلامية، بالانطلاق من القول بأنّ الحادثة الغربية نفسها هي حادثات متعددة وليس حادثة واحدة؛ فقد وجدت الحادثة الغربية تطبيقات كثيرة لها اختلفت بحسب الخصوصيات التي تميز كل دولة أوروبية على حدة، بحيث أمكن الحديث عن «حداثة فرنسية» و«حداثة ألمانية» و«حداثة إنجليزية»، وغير ذلك. كما أمكن الحديث عن أنواع كثيرة من الحادثة بحسب اختلاف المجالات؛ بحيث يمكن الحديث عن حادثة سياسية وحداثة اقتصادية وحداثة علمية وحداثة فلسفية وحداثة

16 طه عبد الرحمن، الحوار أفقاً للفكر، ص 98

17 يوسف بن عدي، مشروع الإبداع الفلسفى العربى: قراءة فى أعمال د. طه عبد الرحمن، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، الطبعة الأولى، بيروت، 2012، ص: 135

أدبية، وغيرها. وإذا كان الأمر كذلك، وجب علينا حسب طه عبد الرحمن التأسيس لحداثة إسلامية تأسيساً يرتكز على أصول أخلاقية مستمدّة من الدين الإسلامي. فالحق في تأسيس مثل هذه الحداثة الإسلامية هو حق مشروع منطقياً وتاريخياً، ولا يمكن أن يحرم منه الفيلسوف المسلم أو تمارس عليه أيّ وصاية لمنعه من خوض مغامرة التأسيس لإنجاز مثل هذا المبتغى.

وما ينبغي القيام به، حسب المنظور الطهائني، هو إعادة تأسيس الحداثة الغربية على الإيمان الديني الإسلامي، وذلك من أجل منحها المشروعية المتفقة مع مقتضيات مجالنا التداولي الإسلامي. ولن يكون ذلك ممكناً إلا إذا استوفت تلك القيم شرطي الإبداع والتأسيس؛ إذ يعني الأول الإنشاء والابتكار وعدم التقليد، بينما يعني الثاني «اعتبار الإنسان ذاتاً قادرة على أن تأخذ الأمور بزمامها وتحدد مصيرها، ولها حقوق عليها واجبات». (18) فالمشتراك بين المسلمين والغربيين هو الإبداع والتأسيس، ولذلك علينا أن نبدع باعتبارنا المسلمين في إعادة تأسيس المبادئ والأفكار التأسيسية تأسيساً إيمانياً، «ذلك أنه يحق لنا، نحن المسلمين، بل يجب علينا أن نؤسس إيمانياً المكتسبات المنقولة التي لم يؤسسها غيرنا على الإيمان، مادامت لا تخالف هذا الإيمان». (19)

ومن هنا، ينسجم دفاع الفيلسوف طه عن الرغبة في تأسيس الحداثة الإيمانية الإسلامية، تماماً مع دعوته إلى «الحق العربي في الاختلاف الفلسفـي» و«الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري»، وهو كما يعلم القاريء عـونـانا كـتابـين أـفـهـما طـه بـعـد كـتابـه «ـسـؤـالـ الأـخـلـاقـ». وكل هـذـا يـعـطـيـنا فـكـرـةـ عنـ الطـموـحـ العـارـمـ للـرـجـلـ منـ أـجـلـ اـسـتـهـاضـ هـمـ الـعـربـ وـالـمـسـلـمـينـ لـلـعـمـلـ عـلـىـ إـثـبـاتـ الـذـاتـ وـإـعـادـةـ الـاعـتـبـارـ لـهـاـ، عـنـ طـرـيقـ التـخلـصـ منـ الـاجـتـارـ وـالـتـكـرـارـ وـالـتـبـعـيـةـ لـلـفـكـرـ الـفـلـسـفـيـ الـغـرـبـيـ، وـالـعـمـلـ عـلـىـ تـأـسـيسـ فـكـرـ فـلـسـفـيـ إـسـلـامـيـ وـعـرـبـيـ حـيـ وـمـتـمـيزـ، يـكـونـ بـإـمـكـانـهـ أـنـ يـسـتـجـيبـ لـمـقـومـاتـ الـحـقـ الـتـداـوـلـيـ إـسـلـامـيـ الـلـغـوـيـ وـالـمـعـرـفـيـ وـالـعـقـدـيـ، وـيـحـاورـ الـآـخـرـ انـطـلـاقـاـ مـنـهـاـ.

رابعاً- شروط إبداع الحداثة الإسلامية

إذا كان طه عبد الرحمن قد بين أنّ للمسلمين، كما لباقي الشعوب والأمم، الحق في إبداع حداثتهم الخاصة انطلاقاً من روح الحداثة، فإنّنا نجده يسعى إلى توضيح الكيفيات التي يمكن أن تطبق من خلالها روح الحداثة في المجتمع الإسلامي.

وقبل تقديمِه لنماذج من هذا التطبيق الحداثي الإسلامي، تحدث الأستاذ طه عن جملة من الشروط الازمة من أجل أي تطبيق إسلامي لروح الحداثة، وهو يقسمها إلى شروط عامة وأخرى خاصة.

18 طه عبد الرحمن، الحوار أفقاً للفكر، ص 106

19 نفسه، ص 107

فاما الشروط العامة، فأولاًها أن يعمل التطبيق الإسلامي لروح الحداثة على تفادي الآفات التي وقع فيها تطبيقها الغربي، والتي تتمثل في تجاوز هذا التطبيق الأخير للغايات التي راهن عليها أصحابه، ووقوعه في نتائج سلبية مناقضة لها. ويقدم طه مجموعة من الأمثلة على ذلك؛ منها انقلاب الطبيعة على الإنسان بحيث أصبحت تشكل خطراً عليه عندما كان يهدف إلى السيطرة عليها، وينتجي ذلك في التلوث والأمراض وأسلحة الدمار وما إلى ذلك، ومنها أيضاً عدم قدرة الحداثة الغربية على التحكم في النظام الاقتصادي العالمي الذي أنتجته، ومنها أيضاً عودة الثقافة التقليدية إلى الواجهة عندما كانت الحداثة الغربية تسعى إلى إقبارها والقضاء عليها. ومن هنا، «فما أريد في الأصل أن يكون سيادة صار عبودية، وما أريد أن يكون استقلالاً غداً تبعية، وما أريد أن يكون شأنًا خاصًا، أضحي شأنًا عامًا»⁽²⁰⁾، وثاني الشروط العامة هو أن على التطبيق الإسلامي أن يكون تطبيقاً من الداخل؛ أي أن يكون قادرًا على إبداع حداثة داخلية تستجيب للمقتضيات الخاصة بالمجال التداولي الإسلامي. ومن هنا، فإن إبداع الحداثة الإسلامية لا يكون إلا انطلاقاً من روح الحداثة التي تتأسس على مبادئ الرشد والنقد والشمول، وليس انطلاقاً من تقليد الحداثة الغربية التي هي مجرد تطبيق، من بين تطبيقات أخرى ممكنة، لروح الحداثة.

أما الشرط الثالث، من الشروط العامة للتطبيق الإسلامي لروح الحداثة، فيتمثل في شرط الإبداع؛ لأنّه لا معنى للحديث عن الحداثة مع وجود التقليد، بل يتعمّن على المسلمين أن يبدعوا حادثتهم الخاصة التي تتناسب مع مقومات مجالهم التداولي. ولهذا، يرى طه أن «لا حداثة إلا بتصورها من الداخل، لا بورودها من الخارج، ولا حداثة إلا مع وجود الإبداع، لا مع وجود الاتّباع؛ فلا تكون الحداثة إلا ممارسة داخلية مبدعة»⁽²¹⁾.

وإذا كان واقع الحداثة الإسلامية لا يعدو أن يكون مجرد تقليد للحداثة الغربية، فإنّه يتعمّن حسب طه عبد الرحمن البحث عن وسائل وكيفيات من أجل نقل المجتمع المسلم من الحداثة المقلدة إلى الحداثة المبدعة. ولن يتم ذلك، إلا بتجاوز المسلمات التي انبني عليها التطبيق الغربي لروح الحداثة، والتي تسببت تطبيقاتها في نتائج كارثية ومدمرة للطبيعة وللإنسان، وتعويضها ب المسلمات تنسجم مع طبيعة المجال التداولي الإسلامي.

وهذا ينقلنا إلى الحديث عن الشروط الخاصة للتطبيق الإسلامي لمبادئ روح الحداثة. وهي شروط تتعلق بالمبادئ الثلاثة لهذه الروح، وهي مبدأ الرشد ومبدأ النقد ومبدأ الشمول.

1- شروط التطبيق الإسلامي لمبدأ الرشد:

إذا كان هدف الحداثة الإسلامية هو الانتقال من الحداثة المقلدة إلى الحداثة المبدعة، وإذا كان مبدأ الرشد، بوصفه أحد مبادئ روح الحداثة، يتكون من ركنين هما الاستقلال والإبداع، فإنّ طه عبد الرحمن

20 طه عبد الرحمن، روح الحداثة، ص 33

21 نفسه، ص 35

سيسعى إلى تبيان كيف يمكن الانتقال من الاستقلال المفرد إلى الاستقلال المبدع، وكيف يمكن الانتقال من الإبداع المفرد إلى الإبداع المبدع.

فأما الانتقال من الاستقلال المفرد إلى الاستقلال المبدع، فيتطلب التخلص من الوصاية الفكرية للغرب وللحداثة الغربية، وذلك بالعمل على نقد المسلمات التي انبني عليها التطبيق الغربي لركن الاستقلال وهي «وصاية الأقوى الخارجي عنابة بالأضعف»، و«الوصاية الداخلية هي وصاية رجال الدين»، و«الحداثة هي الاستقلال عن الوصاية الداخلية».

وهكذا بين طه عبد الرحمن كيف أنّ هذه المسلمات تتناقض مع روح الحداثة، لأنّ الأولى منها تقول بوصاية الأقوى على الأضعف، وهو ما يتعارض مع روح الحداثة القائمة على مبدأ الرشد والخروج من كل وصاية، أما المسلمات الثانية فهي باطلة بالنظر إلى تاريخ الشعوب الإسلامية التي لم يمارس فيها الفقهاء أي وصاية أو احتكار للسلطة السياسية، كما حدث في أوروبا القرون الوسطى، في حين تظل المسلمات الثالثة باطلة هي الأخرى بما أنه لا وجود لوصاية دينية في المجتمع المسلم يتوجب التخلص منها.

ويعتبر طه أنّ الوصاية الحقيقة التي يجب الانعتاق من قيودها هي وصاية الغرب المستعمر، ولذلك «فإنّ الحداثة التي يورثها التطبيق الإسلامي لركن الاستقلال من أركان روح الحداثة حادثة داخلية مبدعة؛ فالوصاية القائمة في المجتمع المسلم والتي ينبغي التخلص منها ليست وصاية الفقهاء، وإنما هي وصاية قوى الاستعمار والهيمنة الأجنبية». ⁽²²⁾ وهذا ما يمكنه أن يجعل الاستقلال الحداثي استقلالاً مسؤولاً ومتخلصاً من كل وصاية، وليس استقلالاً قاصرًا خاضعاً للوصاية الخارجية.

وفي ما يخص الانتقال من الإبداع المفرد إلى الإبداع المبدع، فإنه يتطلب هو الآخر نفداً وتجاوزاً لثلاث مسلمات انبني عليها التطبيق الغربي لركن الإبداع الحداثي، وهي مسلمة «أنّ أبداع الإبداعات ما كان انفصلاً مطلقاً»، ومسلمة «أنّ الإبداع يخترع الحاجة كما أنه يشبعها»، ومسلمة «أنّ أصدق الإبداعات ما بلغ فيه ازدهار الذات نهاية». ⁽²³⁾

ولتجاوز هذه المسلمات، يتعمّن على التطبيق الإسلامي في الإبداع الحداثي أن لا ينفصل تماماً عن قيم الماضي والتراث، لأنّ في هذا الماضي قيمة حادثية حقيقة لا يؤدي القطع معها إلا إلى جلب الضرر إلى الإنسانية. ومن هنا تميّز طه عبد الرحمن بين «حداثة القيم» و«حداثة الزمن»؛ وسعيه إلى جعل الحداثة الإسلامية حادثة تتثبت بالقيم الفاضلة والجميلة حيثما وجدت، سواء في الماضي أو في الحاضر، وليس حادثة زمن تأخذ بكل جديد حتى ولو كان مضرًا ومتنافيًا مع القيم الأخلاقية السامية.

كما يتعمّن على الإبداع الحداثي الإسلامي أن يكون إبداعاً في المعنويات والروحيات بقدر أكبر مما هو إبداع في الماديات والشهويات، لأنّ الحداثة الغربية بالغت في الاستهلاك القائم على الربح المادي، والسبب لأضرار على مستوى الأذواق الروحية والقيم الأخلاقية. ومن هنا يمكن للحداثة الإسلامية أن تبدع في المجال الروحي وتسد ذلك الفراغ الذي تشكو منه الحداثة العالمية القائمة اليوم.

ويتعين على الحداثة الإسلامية، أيضاً، أن تواجه التوجه الفرداني والأناني المميز للحداثة الغربية، والذي يكون هدفه هو تلبية رغبات الذات دون الاقتراب لآخر، وذلك بتقييد طموحات الذات ورغباتها بحملة من القيم والقواعد الروحية والخلقية الراسخة لدى الجماعة المسلمة، والتي تجعل مصلحة الآخر في مقام مماثل لمصلحة الذات.

وبصفة عامة، يمكن القول بأنّ الحداثة الإسلامية هي حداثة داخلية مبدعة؛ بحيث يأخذ الإبداع فيها مقومات المجال التداولي الإسلامي بعين الاعتبار، فيكون إبداعاً مستقلاً عن أيّ وصاية مفروضة من الخارج. كما يتّخذ هذا الإبداع مسافة نقدية سواء من ماضي التراث الإسلامي أو من حاضر الحداثة الغربية؛ إذ يستفيد من أحسن وأجمل ما يوجد في الماضي أو الحاضر. وهذا ما يجعل الحداثة الإسلامية حداثة قيم وليس حداثة زمن، كما أنّ «التطبيق الإسلامي لركن الإبداع الحداثي يجعل منه إبداعاً موصولاً يقبل على القيم الصالحة أى وجدت، لا إبداعاً مفصولاً يدبر عنها متى وجدت في الماضي». (23) وفضلاً عن هذا، فإنّ تزود الحداثة الإسلامية بالقيم الروحية والمعنوية من شأنه أن يدرأ عن الحداثة الغربية الآفات المترتبة على طغيان الجانب المادي والاستهلاكي فيها.

2- شروط التطبيق الإسلامي لمبدأ النقد:

إذا كان مبدأ النقد، باعتباره أحد مبادئ روح الحداثة، يتكون من ركنين هما التعقل والتفسير، فإنّ طه عبد الرحمن سيسعى إلى تبيان كيف يمكن الانتقال من التعقل المقلد إلى التعقل المبدع، وكيف يمكن الانتقال من التفسير المقلد إلى التفسير المبدع.

فأما الانتقال من التعقل المقلد إلى التعقل المبدع، فيتطلب نقداً وتجاوزاً للمسلمات التي انبني عليها التطبيق الغربي لركن التعقل الحداثي، والذي ترتب عليه جملة من الأضرار والنتائج السلبية التي يتعمّن تجاوزها بواسطة التعقل المبدع المستمد من المجال التداولي الإسلامي. وتمثل هذه المسلمات في ثلاثة رئيسيّة هي مسلمة «أنّ العقل يعقل كل شيء»، ومسلمة «أنّ الإنسان يسود الطبيعة»، ومسلمة «أنّ كل شيء يقبل النقد».

وهكذا، بين طه عبد الرحمن أن التطبيق الإسلامي لروح الحداثة يقتضي الإقرار، خلافاً للتطبيق الغربي لها، أن العقل لا يمكنه من جهة أن يعقل نفسه لأنّه يحتاج في ذلك إلى عقل أقوى منه، كما لا يمكنه من جهة أخرى أن يعقل كل شيء لأنّ هذا الكل أوسع منه نطاقاً. ومن هنا، فالعقل الأداتي المسيطر في الحداثة الغربية، والذي يسميه طه بالعقل الجمادي، هو عقل ضيق يستهدف فقط الصناع الآلي والربح المادي، غالباً ما يسبب أضراراً بالغة بالإنسانية على المستوى الروحي والأخلاقي. ولهذا، لزم تقويمه بعقل آخر هو العقل القيمي الذي يمكنه أن يقوم اعوجاجه، ويجعل منجزات العقل الأداتي في خدمة القيم الروحية والأخلاقية. وإذا كان العقل الجمادي/الأداتي لا يستطيع تعلق عالم الوجود، فإنّ هذا لا يعني حسب المنظور الطهائى أنّه عالم خلو من أيّ عقلانية ممكنة، بل إنّ «عالم الوجود، على خلاف ما يظن، لا يقل عقلانيةً عن عالم المعرفة وعالم القيم، وإن كانت عقلانيته من جنس التطف وأدق». (24) ولذلك، يجب أن يكون التعقل المنصب على الآلات والماديات في خدمة الروحانيات والوجودانيات.

ومثلاً دحض الفيلسوف طه مسلمة التعقل الأولى، القائلة بأنّ العقل يعقل كل شيء، نجده يعمل على دحض مسلمة التعقل الثانية، القائلة بأنّ الإنسان يسود الطبيعة. وهكذا، فإنّ التطبيق الإسلامي لروح الحداثة يقتضي أن لا يكون الإنسان مالكاً ومتسلطاً على الطبيعة، ولا أن يبرم معها تعاقداً ما، بل أن يكون رحيمًا بها لكي يتمكن من معرفة أسرارها دون أن يلحق بها الضرر، وأن لا يقدسها بل يقدس خلقها.

أما في ما يخص مسلمة التعقل الثالثة، القائلة بأنّ كل شيء يقبل النقد، فإنّنا نجد طه يبين أيضاً فسادها وبطلانها. وذلك بابطال افتراضين تتأسس عليهما هذه المسلمة؛ أولهما هو «أن النقد هو الطريق الوحيد الذي يوصل إلى الحق في كل شيء»، وثانديهما هو المتمثل في القول «إن كل الأشياء ظواهر». وفي ما يخص الافتراض الأول، ذهب طه عبد الرحمن إلى أن النقد ليس هو المصدر الوحيد للحقيقة بل هناك «الخبر» أيضاً، بحيث تكون المعرفة الآتية عن طريق الخبر أصدق وأيقناً أحياناً من المعرفة الناتجة عن النقد. أما في ما يخص الافتراض الثاني، فاعتبر طه أن القيم الروحية والمثل الأخلاقية ليست بظواهر مادية، ولذلك لا يصلح معها النقد والتشكيك بل العمل بها للوقوف على حقيقتها وفائدة العاملية.

وانطلاقاً من كل هذا، يخلص طه عبد الرحمن إلى القول بأنّ التطبيق الإسلامي لركن التعقل الحداثي يبني على «النقد المتنوع»؛ إذ أنّ لكل مجال من المجالات المعرفية والحياتية أدواته الخاصة في الإثبات والإبطال. ولذلك، يتعمّن خلق حوار بين الأشكال المختلفة للنقد السائدة في كل مجال على حدة. كما لا ينحصر هذا التعقل الحداثي الإسلامي في مستوى العقل الأداتي، بل يتجاوزه إلى عقل أوسع هو العقل القيمي الذي من شأنه أن يؤدي إلى تخلّق الصناع الأداتي والابتكار التقني، وجعلهما في خدمة القيم الروحية السامية. ومن هنا، فإنّ «التطبيق الإسلامي لركن التعقل الحداثي يجعل منه تعقلاً موسعاً، لا تعقلاً مضيقاً منحصراً في الخاصية الأداتية كما هو شأن التطبيق الغربي لهذا الركن». (25)

24 نفسه، ص 44

25 نفسه، ص 47

ونأتي الآن إلى ركن التفصيل، الذي هو الركن الثاني من مبدأ النقد المميز لروح الحداثة، لنبين كيف يتم الانتقال من التفصيل المقلد إلى التفصيل المبدع. وهنا نجد طه عبد الرحمن يشير إلى مسلمات ثلاث اتبني عليها التطبيق الغربي لركن التفصيل، وأدت إلى مجموعة من الآفات التي يتعمّن تجاوزها. وهذه المسلمات هي: مسلمة «أن الفصل بين الحداثة والدين فصل مطلق»، ومسلمة «أن الفصل بين العقل والدين فصل مطلق»، ومسلمة «أن التفصيل يقترن بمحو القدسية». فكيف سيطّل الفيلسوف طه هذه المسلمات الثلاث؟

في ما يخص المسلمة الأولى التي تفصل بشكل مطلق بين الحداثة والدين، بين طه بطلانها انطلاقاً من أربعة أوجه؛ أولها خلطها بين الكنيسة والدين، لأنّه لا يمكن اختزال الدين المسيحي في مؤسسة الإيكيليروس الكنسية المتسّيسة، مما يعني أنّ الحداثة لم تفصل مع الدين من حيث هو دين بل مع ممارسة سياسية بعينها للدين. وثانيها أنّ الحداثة لم تظهر دفعـة واحدة في أوروبا العصر الحديث، بل ظهرت بشكل تدريجي قبل ذلك في العديد من الحضارات والثقافات القديمة، من بينها الثقافات اليونانية واليهودية والإسلامية. وحيث أنّ الدين كان جزءاً من المكونات الثقافية لهذه الشعوب، فإنه ولا شكّ كان له حضور وتغلّف في القيم والمبادئ الحداثية التي سادت في تلك الثقافات. أما ثالثها، فيتمثل في أن الخطاب الحداثي نفسه قد اعتمد على بعض المفاهيم المستمدّة من الدين، كمفاهيم الحياة والكمال والأخوة والزمان. في حين يتمثل الوجه الثالث في أنّ بعض رجال الدين أنفسهم كانوا من مؤسسي الحداثة الأوروبية، كالبروتستانتيين مثلاً. هذا فضلاً على وجود آثار دينية عند فلاسفة كبار من مؤسسي الحداثة، أمثال ديكارت ونيوتن وكانت و هيجل.

وانطلاقاً من كل هذا، انتهى طه عبد الرحمن إلى التأكيد على أنّ الفصل بين الدين والسياسة هو فصل وظيفي وليس بنويّاً، وهو ما يعني أنّهما قد يجتمعان في سياقات معينة يثبت فيها فائدة تفاعلهما وتداخلها. وهذا ما يستدعي توسيع مفهوم السياسة عند المسلمين، لكي تصبح سياسة مبنية على قوانين من اختيار المسلمين وليس من وضعهم كما هو الشأن عند الغربيين، لأنّ الاختيار قد يقع أحياناً على أحكام من وضع الخالق وليس دائماً من وضع المسلمين. ويظهر هذا «أن المرجع في تقويم الفعل السياسي يصير هو عينه في تقويم الفعل الشرعي، إذ يكون هو مبدأ اختيار القوانين والأحكام، لا مبدأ وضعها؛ وعندئذ، يمكن لفعل السياسي أن يصاحب الفعل الديني، بحيث يصبح الأصل فيما الاجتماع، ولا يصار إلى الفصل بينهما إلا بدليل.»⁽²⁶⁾

أما مسلمة ركن التفصيل الثانية، والتي ترى أنّ «الفصل بين العقل والدين فصل مطلق»، فإنّها تعتبر الدين شيئاً لامعقولاً لأنّه من الأمور الغيبية والأسطورية. وهذا ما يرفضه الفيلسوف طه من منطق أنّ الأمور الغيبية الدينية هي معقوله بالنسبة إلى عقل أعلى من العقل البشري، بحيث لا يمكن لهذا الأخير تعقلها بحكم محدوديته ونسبته.

ومن هنا، فالتطبيق الإسلامي للتفسير الحداثي سيرتكز على القول بمعقولية الدين، باعتباره «أحوالاً عقدية وأحكاماً شرعية»، وليس كما هو متصور في الحداثة الغربية مجرد «جملة من العقائد والطقوس الإيمانية اللامعقولة». وإذا كان الجزء الأكبر من الأحكام الشرعية الدينية معقولاً، حتى بالنسبة إلى العقل الأداتي الغربي نفسه، فإنه يتعمّن تطبيقها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها. وهذا يعني الوصل بين الدين وبين مجالات الحياة المختلفة، وليس الفصل بينهما. وإذا ظهر أنّ هناك جانباً من الأحكام الدينية غير معقول، «فإما أنّه يتوجب الاجتهد في تعقيله بحسب الظروف المستجدة، وإما أنّه يتوجب أن نعيد بناء العقلانية بما يجعلها تستوعب مثل هذه الأحكام.»⁽²⁷⁾

وإذا كانت مسلمة التفسير الحداثي الثالثة تمحو القدسية وتعتبرها ضرباً من السحر، فإنّ طه يرفض هذا ويعتبر «أنّ القدسية صفة تعظيم تنسب إلى كل شيء يتعالى على العالم ويتنزه عن مشابهته، في حين أنّ السحر صفة تعظيم تنسب لما يحل في العالم، بل يتدخل معه، حتى كأنّ جزء منه كما في الطقوس البدائية.»⁽²⁸⁾ وإذا كان تطور العلم والفنون قد أدى إلى إزالة غشاء السحر عن الكثير من الظواهر الطبيعية، فإنّه لا يمكنه أن يزيل القدسية بما يتعالى عن عالم الظاهر ويتجاوزه، ذلك أنّ «ذهاب السحر عن العالم لا يعني أبداً أنّ أسباب القدسية تخفي منه؛ ذلك أنّ العالم ليس مجرد جملة من الظواهر تحتاج إلى رفع الطلاسم عنها باكتشاف قوانينها، وإنّما هو جملة من الظواهر التي ترتفق إلى رتبة الآيات، فتحمل معاني دقيقة تدل على أنّ لها خالقاً يقدس عن مماثلتها.»⁽²⁹⁾

وانطلاقاً من هنا، فإنّ التفسير الحداثي الإسلامي سيعتبر الإنسان كائناً متصلاً، ليس بالعالم الظاهر فقط بل بالعالم الباطن أيضاً. والمقدس هو من يسمح له بالارتحال نحو عوالم توجد خلف الزمان والمكان. وهناك فرق بين سحرية العالم التي تزول بمجرد اكتشافه علمياً، وبين أثرية أو سرية هذا العالم التي تبقى حتى مع ظهور هذا الاكتشاف. وتعني هذه الأثرية أنّ أشياء العالم الظاهر هي آيات تدل على ما وراءها من عوالم الخلد والألوهية.

وإذا كان التطبيق الإسلامي لركن التفسير الحداثي يجعل الإنسان كائناً متصلاً بعالم الغيب والقدسية، فإنّ التطبيق الغربي لركن التفسير الحداثي أنتج إنساناً منفصلاً أصبح يحس بفقدان الثقة بنفسه، وبفقدان المعنى في هذا العالم، كما أصبح يخاف من الموت مادام مقطوعاً عن العالم القدسية والأسرار الخفية الكامنة وراءه.

ويخلص طه عبد الرحمن التطبيق الإسلامي لركن التفسير الحداثي قائلاً بأنّ «الحداثة التي يورثها التطبيق الإسلامي لركن التفسير هي أيضاً حادثة داخلية مبدعة؛ فالقصول التي يتوصل إليها ليست فصولاً

27 نفسه، ص 52

28 نفسه، ص 52

29 نفسه، ص 52

في البنيات والماهيات تقطع المفصولات بعضها عن بعض قطعاً مطلقاً، وإنما هي فصول في الوظائف والمقداد قد تجمع المفصولات بعضها إلى بعض في سياقات معينة، نظراً إلى أن الانفصال هنا فرع، في حين أن الاتصال أصل؛ لهذا، فإن دائرة الدين لا تكون منحصرة في اللامعقول، بل إنها تتسع لمعقولات ومدركات كثيرة، حتى إنها تضم عناصر توسيس لفكرة عقلاني جديد يسد ثغرات عقلانية الحداثة الغربية؛ كما أن العلاقة بالعالم لا تكون قائمة في إزالة طلاسمه لتسخيره، وإنما في كشف أسراره لتعميره؛ ولا في قطع صلتهم الوجودية بظواهره، وإنما، على العكس من ذلك، في حفظ أسباب هذا الاتصال الوجودي بها، ذلك لأن هذه الظواهر هي وحدها الطريق إلى بواطن العالم وأياته؛ فبقدر ما يحصلون من قوانين الظواهر الجلية على مقتضى حسن التواصل معها، يستمدون من إشاراتها ودلالاتها المعنوية؛ وحفظ هذا التواصل الوجودي هو الذي يحضر المعنى في العالم ويكسب الثقة بماله ويهون الموت في أحضانه.»⁽³⁰⁾

3- شروط التطبيق الإسلامي لمبدأ الشمول

إذا كان مبدأ الشمول، بوصفه أحد المبادئ الثلاثة لروح الحداثة بجانب مبدأ الرشد والنقد، يتكون من ركنين هما التوسيع والتعميم، فإننا نجد طه يرى أن التطبيق الإسلامي لهذا المبدأ من شأنه أن يجعلنا ننتقل من التوسيع المقلد إلى التوسيع المبدع، وننتقل من التعميم المقلد إلى التعميم المبدع.

وفي هذا السياق، يرى الفيلسوف طه أن التطبيق الإسلامي المقلد لركن التوسيع الحداثي نجمت عنه آثار وخيمة على واقع المجتمعات العربية والإسلامية. ولذلك، يتعمّن القضاء على تلك الآثار السلبية بإنجاز تطبيق إسلامي آخر مبدع لركن التوسيع، يكون مبدعاً وذا آثار إيجابية ومفيدة. وإذا كانت الحداثة قد طالت جميع المجالات في المجتمعات الإسلامية، فإنها لم تتغلّل فيها جميعاً بنفس القدر والدرجة. وهكذا، فحداثة الآلات كانت أكثر توسيعاً في هذه المجتمعات من حداثة الأفكار، كما أن الآثار السلبية للحداثة الغربية قد تجسدت في المجال الأخلاقي أكثر منها في المجالين السياسي والقانوني. وهذا يعني أن المسار الحداثي في المجتمعات الإسلامية لم يتم بالطريقة السليمة، ولم يتم بكيفية تدرجية وصحيحة، لأن «المسار الحداثي الصحيح هو الابتداء بتحديث الأخلاق، يليه تحديث الأفكار، ثم تحديث المؤسسات، فتحديث الآلات!

فبدون مجاهدة للنفس، لا حرية للتفكير؛ وبدون هذه الحرية، لا روح علمية؛ وبدون هذه الروح، لا قدرة على الإداره ولا على الاختراع.»⁽³¹⁾

والخروج من التوسيع المقلد، يتعمّن تجاوز المسلمات التي استند إليها التطبيق الحداثي الغربي لركن التوسيع. وتتمثل هذه المسلمات في القول بأن «الحداثة واقع حتمي»، وأن «الحداثة تورث القوة الشاملة»، وأن «ماهية الحداثة ماهية اقتصادية».

30 نفسه، ص ص 53-54

31 نفسه، ص 55

وقد سعى طه عبد الرحمن إلى إبطال تلك المسلمات الثلاث، فبین أنّ واقع الحداثة الغربية ليس أمرًا محتملاً لا يمكن تقاديه، بل يمكن إصلاحه وتقويمه من أجل إنتاج واقع حداثي أفضل منه. وهكذا، «فإن الواقع الحداثي ليس، على خلاف الاعتقاد السائد، حقيقة ضرورية لا حيلة معها، وإنما هو ظاهرة تاريخية عارضة كغيرها من الظواهر التاريخية التي تولد وتختفي، في حين أنّ همة الإنسان حقيقة باقية بقاء وجوده في هذا العالم.»⁽³²⁾ ولهذا، فإن التطبيق الإسلامي لركن التوسيع الحداثي يرتكز على القول بأنّ الإنسان أقوى من الحداثة، وأنّ بمكنته مقاومتها واستبدالها بحدثة أخرى أحسن منها.

كما بين المفكر طه أیضاً أنّ الحداثة الغربية لا تورث القوة الشاملة؛ لأنّها لم تورث أهلها سوى القوة المادية والتكنولوجية التي نجم عنها العنف والاستبداد والأنانية، كما أصبح أهلها يعانون فراغاً روحياً وتخلّفاً معنوياً تمثل في مظاهر شتى؛ كالعودـة إلى الدين، أو العودـة إلى اللامعقول، أو العودـة إلى المقدس، أو العودـة إلى الروحانية. ومن هنا، وجب على التطبيق الإسلامي لركن التوسيع الحداثي أن يتأسـس على حقيقة أساسية، تتمثل في القول بأنّ جسمانية الإنسان تابعة لروحـانـيتها، وهو الأمر الذي يقتضـي من التوسيع الحداثي أن يشمل المادة والروح معاً، بل أن يجعل من متطلبات الروح محركاً لتوفـير الحاجـات الماديـة، وأن يتم بناء حـداثـة روحيـة موازـية لـإنتاج حـداثـة ماديـة.

كما بين طه أنّ ماهية الحداثة لا ينبغي أن تكون ماهية اقتصادية، بل ينبغي أن تكون ماهية أخلاقية، لأنّ جعل الاستهلاك المادي هو الغـاية يؤدي إلى إلـاحـق أضرـار بالغـة بالقيم الروحـية والمعنـوية. ذلك «أنّ اشتـداد الاستهلاـك لدى الفـرد يصـيبـه بالـنزـعة الـلذـية، بحيث يـأخذـ في وزـنـ الأـفـعـالـ والأـشـيـاءـ فيـ مـخـلـقـةـ الـمـجـالـاتـ بـمـقـدـارـ الـلـذـةـ الـتـيـ تـجـلـبـهـ لـهـ؛ـ وـمـنـ يـسـتوـحـزـ عـلـيـهـ سـلـطـانـ الـلـذـةـ،ـ تـذـهـبـ عـنـهـ الـمـوـانـعـ الـنـفـسـيـةـ وـالـخـلـقـيـةـ الـتـيـ تـحـولـ دـوـنـ إـتـيـانـهـ بـبعـضـ الـأـفـعـالـ الـقـبـيـحـةـ أـوـ الـمحـظـورـةـ،ـ لـاسـيـماـ فـيـ مـجـالـ الـمـتـعـةـ الـجـنـسـيـةـ،ـ فـيـأـتـيـ بـهـ آـمـنـاـ مـطـمـئـنـ الـضـمـيرـ،ـ فـضـلـاـ عـنـ آـنـهـ أـصـبـحـ يـنـظـرـ إـلـىـ كـلـ أـنـمـاطـ الـحـيـاةـ عـلـىـ آـنـهـ مـشـرـوـعـةـ مـادـاـمـ أـصـحـابـهـ يـجـدـونـ فـيـهـ لـذـتـهـمـ؛ـ وـلـاـ خـلـافـ آـنـ فـيـ هـذـاـ بـلـوغـ النـهـاـيـةـ فـيـ إـهـدـارـ رـوـحـ الـحدـاثـةـ.»⁽³³⁾ وإذا كان طه يؤسس التوسيع الحداثي تأسـيسـاً روحيـاً وأـخـلـاقـياً، فإـنهـ «يـجـعـلـ مـنـهـ توـسـعاًـ مـعـنـوـيـاًـ يـرـتـقـيـ بـإـلـإـنـسـانـ إـلـىـ رـتـبـةـ الـإـحـسـانـ،ـ لـاـ توـسـعاًـ مـادـيـاًـ يـنـحـطـ بـإـلـىـ رـتـبـةـ الـحـيـوانـ شـأـنـ التـطـبـيقـ الـغـرـبـيـ لـهـاـ الرـكـنـ.»⁽³⁴⁾

أما بخصوص رـكـنـ التـعـمـيمـ،ـ وـهـ الرـكـنـ الثـانـيـ منـ الـمـبـداـ الثـالـثـ منـ الـمـبـداـ رـوـحـ الـحدـاثـةـ وـهـ مـبـداـ الشـمـولـ،ـ فإنـ التـطـبـيقـ الـإـسـلـامـيـ لـهـ يـقـضـيـ حـسـبـ طـهـ الـاـنـتـقـالـ مـنـ التـعـمـيمـ الـمـقـدـلـ إـلـىـ التـعـمـيمـ الـمـبـدـعـ.ـ وـيـتـطـلـبـ هـذـاـ الـاـنـتـقـالـ مـنـ التـقـلـيدـ إـلـىـ الـإـبـدـاعـ،ـ إـبـطـالـ ثـلـاثـ مـسـلـمـاتـ اـنـبـنـىـ عـلـيـهـاـ التـطـبـيقـ الـغـرـبـيـ لـرـكـنـ التـعـمـيمـ الـحدـاثـيـ؛ـ وـهـيـ مـسـلـمـةـ آـنـ «ـالـحدـاثـةـ تـثـبـتـ الـفـكـرـ الـفـرـدـانـيـ»ـ،ـ وـمـسـلـمـةـ آـنـ «ـالـعـلـمـانـيـةـ تـحـفـظـ لـجـمـيعـ الـأـدـيـانـ حـرـمـتـهـاـ»ـ،ـ وـمـسـلـمـةـ آـنـ «ـقـيـمـ الـحدـاثـةـ قـيـمـ كـوـنيـةـ»ـ.

32 نفسه، ص 56

33 نفسه، ص 59

34 نفسه، ص 61

وإذا كانت المسلمية الأولى ترى أن الحادثة الغربية ترتكز على القول بالفردانية، وبأن الفرد حر في تقرير مصيره وصنع سعادته الخاصة، فإن طه يرى أن هذه الفردانية لا تتوافق بالضرورة مع روح الحادثة، بل هي مجرد إفراز من إفرازات الحادثة الغربية. ومن هنا، فإذا كانت روح الحادثة تدعى إلى صيانة حقوق الإنسان وضمان كرامته، فإنها تفعل ذلك في إطار علاقته بالمجتمع والآخرين. ولهذا، فالنزعية الفردانية المبنية على الأنانية والمصلحة الخاصة لا تتسمج مع روح الحادثة الداعية إلى احترام حقوق الغير، والتعاون معه لبناء ما من شأنه أن يخدم الصالح العام.

وهذا ما يجعل التطبيق الإسلامي لركن التعميم الحداثي ينادي بمجتمع عالمي جديد، يتتجاوز التفكير القاصر الذي يمثله الكوجيبتو الديكارتي، والذي ظل سجين الذات وحدها، ويتأسس على التفكير المتعدي الذي يتتجاوز إطار الذات وينفتح على الغير. ويتطلب هذا التفكير المتعدي «المعية الفكرية»، انطلاقاً من فكرة المشاكل المشتركة وال الحاجة إلى التواصل بين الجماعات البشرية، من أجل مواجهة التحديات والصعوبات المطروحة على الجميع، والناتجة أساساً عن هيمنة التطبيق الغربي للحادثة، وما أفرزه من سلبيات وأضرار عديدة على الطبيعة والإنسان معاً.

أما في ما يخص المسلمية الثانية، التي انبني عليها التطبيق الغربي لركن التعميم الحداثي، والقائلة بأن العلمانية تحفظ لجميع الأديان حرمتها، وأنها تتيح لكل فرد حرية اختيار دينه، فإنها جعلت الحادثيين يقعون في خطأ القول بتساوي الأديان، إذ أنهم لم يعملا النقد على الأديان المختلفة، السماوية والوضعية، لكي يميزوا صحيحتها من باطلها، ويتمكنوا من الاستفادة من صحيحتها في تدبير الشؤون الدينية العامة. لكن مثل هذا النقد لم يحدث، مما أدى إلى الواقع في عدة آفات نتجت عن الفصل بين الدين والدنيا، واعتبار المعتقد الديني من قبيل اللامعقول الذي لا قيمة له في إدارة المجتمع وتدبير الشؤون السياسية.

ومن هنا، فالقول الحادثوي بالتساوي بين الأديان، لم يكن هدفه هو حفظ حرمة الأديان ورعايتها، بقدر ما كان الهدف منه هو إقصاؤها واحتقارها وإبعادها عن المجال العمومي. وهذا ما جعل طه عبد الرحمن يتبيّن أن عقلانية الحادثة الغربية هي عقلانية الآلات، وهي عقلانية تستبعد الدين وتحرم نفسها من الاستفادة منه في المجال العمومي. ولذلك، يتعمّن استبدالها بحدثة الآيات التي هي حادثة تحترم الدين، وتقر بأهميته في تدبير مختلف المجالات والقطاعات الحياتية وتخليقها وترشيدها. وقد رأى طه أن «عقلانية الآيات ليست رتبة واحدة كعقلانية الآلات، وإنما مراتب متعددة؛ فقد يكون الفعل عقلياً في رتبة، ولا يكون كذلك في الرتبة التي تعلوها؛ وأعقل الأفعال ما نزل الرتبة العليا؛ كل ذلك من شأنه أن يجعل صاحب عقلانية الآيات ينفتح على أفق في العقلانية لا ينفتح عليها صاحب عقلانية الآلات، أفق تجعله أرحب صدراً وأوسع عقلاً، بل يجعل إمكانات الحوار لديه تتسع بما لا تتسع به عند الآخر، فضلاً عن أنها تستوعب عقلانية الآلات، مقومة لاعوجاجاتها ومسددة لها نحو نحو مزيد من الكمال؛ وهكذا، فإن التطبيق الحداثي الإسلامي يُستفيد من الإمكانيات

العقلية التي يولدها التفكير المتعدي من أجل إنشاء عقلانية موسعة بديلة لعقلانية الآلات، عقلانية يشارك فيها من يدركون الآيات، فضلاً عن إدراكم لآلات؛ وشتان بين عقل يرى في الآلة ذاتها آية وعقل لا يرى فيها إلا آلة.»⁽³⁵⁾

وإذا كانت مسلمة التعميم الحادثي الثالثة ترى أنَّ قيم الحداثة قيم كونية، فإنَّ طه يرى أنَّ هناك فرقاً بين كونية القيم المميزة لروح الحداثة، وبين طبيعة التطبيق الذي تعرضت له في واقع الحداثة الغربية. فهذا التطبيق الأخير يتميز بطابعه القومي والمحلّي، وهو يمثل واقعاً حادثياً نجمت عنه الكثير من الأضرار وقع في العديد من الآفات، والتي يتوجب نقدها وتجاوزها من أجل إنشاء واقع حادثي آخر بديل عنه.

وانطلاقاً من هنا، فقد ميز الفيلسوف طه بين «كونية سياقية» و«كونية غير سياقية». فإذا كانت الكونية السياقية تسمح بإعادة إبداع القيم بحسب كل أمة أو مجتمع على حدة، فإنَّ الكونية غير السياقية هي كونية إلاتها لا تسمح بمثل هذا الإبداع، بل تبقى على القيم الحادثية كما أنتجت في مجالها التداولي الأصلي. وهذا، فإنَّ التطبيق المستند إلى روح الحداثة يقتضي القول بكونية سياقية، تراعي خصوصية المجالات التداولية التي تطبق فيها القيم الحادثية؛ بحيث أنها تأخذ بعين الاعتبار الشروط التي أنتجت في إطارها القيم في المجال التداولي الأصلي من جهة، كما أنها تسمح بإعادة إنتاجها وإبداعها في مجالات تداولية مغيرة.

وعلى العموم، فإنَّ التطبيق الإسلامي لركن التعميم الحادثي من شأنه أن يبدع حداثة إسلامية، تمكن من تحقيق ثلاثة انتقالات أساسية: «أولها الانتقال من التفكير الذاتي إلى التفكير المتعدي؛ ومقتضاه أنَّ الذي يفكر، لا يفكر لذاته، وإنما يفكر مع غيره؛ الثاني، الانتقال من عقلانية الآلات إلى عقلانية الآيات؛ ومقتضاه أنَّ الذي يعقل لا يعقل الآلة وحدها، وإنما يعقل أيضاً مقصدها؛ الثالث، الانتقال من الكونية الإلاتها إلى الكونية السياقية؛ ومقتضاه أنَّ القيم لا تفارق السياق، سواء السياق الذي أبدعت فيه أو السياق الذي أعيد إبداعها فيه.»⁽³⁶⁾ ومن هنا، فإنَّ ارتباك التطبيق الإسلامي على عقلانية الآيات، يجعل التعميم الحادثي تعميماً شمولياً يشمل الوجود كله، ولا ينحصر في دائرة ضيقة بعينها، كما هو الشأن بالنسبة إلى التطبيق الغربي الذي يرتكز على عقلانية الآلات.

وقد بين طه عبد الرحمن من خلال تمييزه بين الحداثة وروح الحداثة، أنَّ لكل مجتمع الحق في إبداع حداثته الخاصة به، إذ أنَّ الحداثة إبداع داخلي وليس مستوردة بشكل جاهز من الخارج. ومن هنا، فليس الحداثة الغربية سوى تطبيق معين من بين عدة تطبيقات ممكنة لروح الحداثة، وهو الأمر الذي يتطلب منا، بوصفنا مسلمين، أن نبدع حداثة إسلامية تتناسب مع مقتضيات مجالنا التداولي الإسلامي، اللغوية والمعরفية والعقدية، وذلك عن طريق إبطال مسلمات التطبيق الغربي لروح الحداثة، واستبدالها ب المسلمات أخرى مستمددة من روح الدين الإسلامي.

35 نفسه، ص ص 64-65

36 نفسه، ص 67



وهكذا، فإن إبداع الحداثة الإسلامية لا يكون إلا عن طريق الخروج عن وصاية المستعمر الأجنبي، والعمل على إبداع حداثة داخلية تلتصق بالقيم الإسلامية، وتسعى إلى تلبية المتطلبات الروحية بجانب تلبية الحاجات المادية، وهي حاجات تساهم في إسعاد الغير مثلاً تساهم في إسعاد الذات.

ومن جهة أخرى، فإن الحداثة الإسلامية لا ترى أن العقل البشري قادر على تعقيل كل شيء، بل هناك أشياء تتجاوز نطاق حدوده، وعليه أن يسلم بها عن طريق الوحي أو الخبر الديني المتواتر. فضلاً عن أن علاقة العقل بالطبيعة ليست علاقة سيادة وعبودية، بل علاقة وئام ورحمة. ثم إنّه لا مجال لفصل المطلق بين العقل والدين، لأن لهذا الأخير معلولاته الخاصة به، وهي معقولية لا تفصل الإنسان عن العوالم الغيبية، ولا تنزع القدسية عن الذات الإلهية، كذات تتجاوز نطاق أشياء العالم الظاهر.

ومن هنا، يتأسس التطبيق الإسلامي لروح الحداثة على تجاوز واقع الحداثة الغربية، باعتباره واقعاً غير حتمي بل يمكن تجاوزه، كما يتأسس هذا التطبيق الإسلامي على القول بأنّ الإنسان كائن أخلاقي، وهو ما يلزم معه السعي إلى تحقيق تقدم حادثي روحي وأخلاقي، مواز للتقدم المادي والاقتصادي. ومراعاة تحقيق مثل هذا التقدم الروحي، هو الذي يجعل روح الحداثة تحترم الأديان وتحفظ لها حرمتها، وتقر بدورها في تخليل الحياة العامة وتحقيق التنمية الشاملة.

مسرد المراجع والهوامش

- طه عبد الرحمن، الحوار أفقاً للفكر، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2013.
- طه عبد الرحمن، حوارات من أجل المستقبل، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2011.
- عباس أرحيلة، فيلسوف في المواجهة: قراءة في فكر طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2013.
- طه عبد الرحمن، روح الحداثة، المركز الثقافي العربي، ط 2، 2009.
- طه عبد الرحمن، الحق العربي في الاختلاف الفلسفى، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، 2009، ص 76.
- محمد الشيخ، المغاربة والحداثة: قراءة في ستة مشاريع فكرية مغربية، سلسلة المعرفة للجميع، العدد 34، مارس 2007.
- يوسف بن عدي، مشروع الإبداع الفلسفى العربى: قراءة فى أعمال د. طه عبد الرحمن، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2012.

MominounWithoutBorders



Mominoun



@ Mominoun_sm



مominون بلا حدود

Mominoun Without Borders

مؤسسة دراسات وأبحاث

www.mominoun.com

الرباط - أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : +212 537 77 99 54

الفاكس : +212 537 77 88 27

info@mominoun.com

www.mominoun.com